عام 2007 الأصعب وخيارات «الإنتخابات» لم تحسم بعد ووزير معارض يسجل مفاجآة:

«كلنا الأردن» في نسخته «الشبابية».. توجيه النشء بعيدا عن ثقافة «ستار أكاديمي» او «الأخوان».. و«منطقة رخوة» بجسد الحكومة

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام البدارين:

لا ينقص حكومة الدكتور معروف البخيت في الاردن ولادة اجتهادات شخصية وفردية خارج السياق او قبل السياق داخل الوزارة، واغلب التقدير ان البخيت جاء لاحد شركاء المعارضة وهو وزير التنمية السياسية الجديد محمد العوران لاغراض وظيفية وانطباعية محددة قد لا يكون من بينها ممارسة «الافتاء السياسي» وخلق مسافات مسبقا بين الوزير وخطة الحكومة غير المحددة بدورها في الواقع.

وما فعله العوران قبل يومين يستحق التأمل والتوقف ولا يمكن تسويقه كمؤشر على ديمقراطية مجلس الوزراء، فالرجل وخلافا للمألوف في اصحاب المناصب الوزارية اعلن في ندوة عامة رفضه خيار تأجيل الانتخابات رغم ان هذا الخيار مطروح بقوة بسبب التعقيدات الاقليمية.

والرجل خرج عن المألوف ايضا عندما افتى بكل المسائل السياسية الوطنية رغم ان جلوسه على كرسي الوزارة لم يتجاوز اربعة اسابيع، والعوران فعل اكثر من ذلك فقد وجه سهام النقد لتجربة برلمان الشباب التي عمل عليها اربعة من وزراء التنمية السياسية قبله.

واهداف العوران الشخصية يمكن ان تكون واضحة فقد فصل للتو من لجنة الاطار المعارض وتسبب قبوله بالوزارة بجدل كبير قبل ان يصدر تصريحا غريبا اعتبر فيه بان لجنة التنسيق الحزبية المعارضة التي كان عضوا فاعلا فيها مفككة وضعيفة قبل ان يدخل لاضفاء مضمون وطني واعلامي ودعائي على وزارته المنسية والتي اصبحت كما يقول الكاتب الاسلامي سميح المعايطة وزارة ترضية فقط لا تعمل في مضامينها المباشرة.

ومنسوب الجرأة والنقد الذاتي الذي تحدث به العوران في لقاء عام يمكن ان يخدمه شخصيا في المستقبل لكنه يظهر بوضوح استمرار وجود بؤر رخوة في جسد وزارة البخيت بالرغم من التعديل الوزاري الجراحي المتأخر الذي اطال في عمر الحكومة الى الربيع المقبل كما يتوقع غالبية المراقبين.

ولا يمكن اعتبار المسافة التي حجزها العوران لنفسه لحفظ خط الرجعة كشخصية معارضة مؤشرا على تصدع سريع في الوزارة لكن اي وقفة في السياق تكرس بعض الانطباعات المتداولة حول الوقائع التي تشير لان العمل الحقيقي والمفصلي والمركزي في الشؤون الخارجية والاقليمية والامنية واحيانا الاقتصادية وفي غالب الاحيان شؤون التفكير الاستراتيجي باسم الدولة.. كلها اعمال تقوم بها مؤسسات القرار الشريكة بالواقع وليس الحكومة الحالية مما يبقيها حكومة في مستويات الضعف واحتمالات الابتعاد واحيانا التهميش.

وبعد ان حظيت وزارة البخيت بفرصة التعديل الوزاري وصمدت في الساحة لم يعد هناك مبرر للتجديف ضد تيارها ولم يعد هناك مبرر للتحرش بالحكومة ما دام اصحاب القرار المرجعي قد منحوها فرصة التواصل وان كانت لا تستغلها بالشكل المنتج الا ان الاختراق الذي سجله وزير التنمية السياسية امس الاول يظهر بعض الجوانب التي لم يتحالف فيها الحظ مع الحكومة ورئيسها حتى وان كانت تعليقات العوران مطبوخة بدهاء في او مع مكتب رئيس الوزراء.

واختيار العوران وهو سياسي معارض وفصيح بالمناسبة لملف الانتخابات حصريا لكي يعلن رفضه لتأجيرها زاوية حرجة في التحاور الوطني والوزاري حول هذا الموضوع الشائك، فالقاعدة التي تتبناها المؤسسة المرجعية تتضمن عدم السماح للظرف الاقليمي بالتأثير على مجريات التجربة الديمقراطية المحلية لكن هذه القاعدة ليست مطلقة لان توترات الاقليم تكون اعنف احيانا من امكانية احتمالها، ولان الرأي العام لا يهتم بالانتخابات اصلا الا موسميا على اساس ان اولوياته هي رغيف الخبز واحتياجات المعيشة.

ومن هنا لم يعرف بعد ما اذا كان ممكنا سحب موقف العوران الرافض لتأجيل الانتخابات على موقف الحكومة ورئيسها، فاحدى القراءات السريعة قالت بان حكومة البخيت لازالت تسعى للمزيد من الشعبية ورفض تأجيل الانتخابات يحقق لها ذلك لحد ما وان كانت مؤسسات القرار المركزية لم تحدد بعد موقفا نهائيا وحاسما من ملف الانتخابات خصوصا وان الاستحقاق الدستوري للانتخاب بات وشيكا وقريبا كما ان بعض مؤسسات المجتمع المدني بصدد التجهيز لفرق مراقبة انتخابية على النمط الغربي.

ويمكن ملاحظة ان تصريحا متسرعا حول قانون الانتخاب كان من الاسباب التي ساهمت في اقصاء وزير التنمية السابق صبري اربيحات وبالتالي فالتعليقات المتسرعة للعوران تثير ايضا شهية التحليل والافتراض وتظهر الحاجة الملحة لتنسيق اكبر بين الوزراء خصوصا في القضايا الكبيرة والاساسية ومن بينها وعلى رأسها ملف الانتخابات العامة.

وفي الواقع يعتبر صانع القرار في عمان ان العام المقبل 2007 مهم وخطير وحساس ليس لانه عام الانتخابات محليا، ولكن لان الانتخابات العامة ينبغي ان تتقرر وتتحدد بوصلتها وسط محيط اقليمي متفجر ومفتوح على كل الاحتمالات في العراق وفلسطين ولبنان وسورية فانتخابات في موعدها وفي الظرف الحالي تعتبر ايسر طريق لفوز كاسح للتيار الاسلامي وتعتبر اسهل درب للغرق في سيناريوهات الاحتمال الخطرة بعنوان نفوذ الاسلاميين وطموحاتهم خصوصا وان التحديات الاقليمية المتطورة بتسارع غريب لا يمكن اغفالها ولا يمكن تجاهلها وعلى راسها واولها امارة الانبار التي اسستها القاعدة والمحاذية للحدود الاردنية مع العراق وكذلك المفاجآت المتوقعة في المسافة الغربية بالاتجاه الفلسطيني.

واحتياطا واستعدادا لأي مفاجآت يمكن اشتمام ملامح التوجه الرسمي للدولة الاردنية وليس للحكومة فالاتصالات والمجاملات التي نظمت مؤخرا مع عدد كبير من الشخصيات الوطنية والوسطية قد تنفع في تأسيس جبهة وسطية ناضجة تواجه الاسلاميين في انتخابات المستقبل والاحتضان الملكي لقطاع الشباب حصريا عبر لافتة كلنا الاردن او عبر غيرها سلوك سياسي بامتياز يخاطب القطاع الذي لم تخاطبه الحكومات في الماضي ويحاول زيادة عدد وحضور وكثافة الشباب المسيس لاستقطابه لصالح المستقبل والمنهج الاصلاحي او الخط الثالث بعيدا عن جناحي الاستقطاب الاساسيين الان المتمثلين بقطاع واسع من الشباب لا يهتم اصلا وبقطاع مماثل يجد في جماعة الاخوان المسلمين التعبير الحقيقي عن انفعالاته وتوجهاته.

وبهذا المعنى يصبح الشباب وليس عجائز السياسة هم الهدف في مشروعات ومؤتمرات وهوامش كلنا الاردن بعد ان رصدت تماما المفارقة التي لاحظت بان جزءا كبيرا من الشباب الاردني يذهب باتجاه ثقافة «ستار اكاديمي»، فيما يرد الجزء الاخر بالاتجاه نحو ثقافة التيار الاسلامي.

الإسلاميون ينتقدون تقرير بيكر لإنه لا يعترف بالمقاومة العراقية

لجنة مقاومة التطبيع الاردنية ترفض مشروع «البحر الميت».. وخبير دولي يحذر من ضخ مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت

عمان ـ «القدس العربي»

هاجم الامين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن الشيخ زكي بني ارشيد ما وصفه بالصلف الأمريكي المتمثل في الإصرار على الاكتفاء برؤية المصالح الذاتية لهذه الدولة دون الالتفات الى مصالح المنطقة المنكوبة بالسياسة الأمريكية وقال في تصريح له تعقيبا على تقرير مجموعة الدراسات الاميركية حول العراق المعروف بتقرير «بيكر هاميلتون» ان التقرير «مؤشر رسمي لعمق الازمة التي تعاني منها الادارة الامريكية في العراق والمنطقة»، وقدم توصيات «لانتشال امريكا من المستنقع العراقي دون ان يقدم ما يخلص هذا البلد من محنته التي تسبب بها الاحتلال الأناني».

ورأى بني ارشيد ان مضامين التقرير الذي اعترف بخطورة الوضع القائم في العراق تتضمن تعديلات تكتيكية وليس تغييرا استراتيجيا في السياسات الامريكية تجاه المنطقة».

ولفت الامين العام الى «تحولات» في الخطاب السياسي الامريكي تجاه المنطقة ،لافتا الى تصريحات الادارة السابقة والتي تزدحم فيها مصطلحات الانتصار والانجاز وتدمير قوى التطرف والارهاب.

وفيما يتعلق بتوصية التقرير إشراك الدول المجاورة مثل سورية وايران في حل المشكلة قال ان «هذا اعتراف ضمني بان المشكلة إقليمية وليست قطرية».

وتساءل في سياق حديثه عن فرص نجاح الادارة الامريكية بـ«الهروب من الحريق العراقي» عن عدم تطرق التقرير الى المقاومة العراقية التي قال انها «الطرف الفاعل الاساسي في العراق».

وقال ان نقل مهام القوات الأمريكية القتالية الى قوات عراقية والاكتفاء بالدعم والمساندة يعني ان «يتحمل العراقيون فاتورة الخسائر». ورأى الامين العام ان الادارة الامريكية التي «تتلقى الصفعات في العراق مدعوة الى الانسحاب من المنطقة والكف عن التدخل في شؤونها ومن ثم المباشرة بتعويض ضحايا الحقبة الامريكية الرهيبة».

ومن جهته رفض رئيس اللجنة التنفيذية لحماية الوطن ومجابهة التطبيع الشيخ حمزة منصور التعاون الاردني مع الكيان الصهيوني في مشروع قناة البحرين، وقال ان ذلك يشكل استفزازا للشعب الأردني.

وقال في بيان باسمه على شبكة إسلامية تعقيبا على خبر انعقاد مؤتمر دولي خاص ببحث تمويل دراسة قناة البحرين في البحر الميت غداً ان الكيان الصهيوني هو «كيان معاد وقائم على الاغتصاب ويجب ان لا يعطي أية مشروعية لان ذلك يرسخ وجوده السرطاني في قلب الامة العربية».

وتابع ان «اي مشروع يتم بالشراكة مع الكيان الصهيوني يحقق بالضرورة اهداف الصهاينة»، وان «اي صهيوني يطأ الأرض الأردنية يشكل استفزازا للشعب الاردني، وان اي مشاركة للعدو في مشاريعه هي على حساب الشعوب العربية والاسلامية».

وأعرب منصور عن أسفه لمثل هذه اللقاءات مع الصهاينة في الوقت الذي «يمعن الصهاينة في ارتكاب جرائمه بحق الشعب الفلسطيني».

وتابع «العدو ماض في بناء جدار الفصل العنصري وتفريغ القدس من سكانها العرب، وهدم المسجد الأقصى ويمارس بسادية جرائمه بحق الشعب الفلسطيني قتلا وتدميرا ومصادرة لأبسط الحقوق الإنسانية».

وأعاد منصور التأكيد على أن معاهدة وادي عربة «لا تعبر عن مصالح الشعب الأردني، وان الاتفاقات المنبثقة عنها تصب في مصلحة الكيان الصهيوني».

وقال ان المصلحة الاردنية «تتحقق من خلال الاستناد الى العمق العربي الاسلامي»، معرباً عن قناعته «بوجود بدائل عديدة يمكن ان تتحقق من خلال رأس مال وطني او عربي او اسلامي حين تكون هنالك ثقة بالمشاريع والقائمين عليها».

وكان الخبير الإنمائي في الأمم المتحدة سفيان التل قد حذر من تداعيات القناة على بيئة البحر الميت، وقال: «كل دراستنا السابقة والأبحاث بخصوص هذه القناة تؤكد سلبيتها على الأردن، ويجب أن نؤكد حقيقة واحدة أن هذه القناة مشروع صهيوني 100 % كتب عنه هيرتزل في كتابه «الأرض القديمة الجديدة» عام 1902وحدد عام 1923 لتنفيذ المشروع».

وأضاف التل: «إسرائيل طرحت في الماضي مشروع «قناة المتوسط ـ الميت» وانتهت من التصاميم، وباشرت بالتنفيذ، ووقف الأردن ضد المشروع حكومة وشعبا وملكا، لما له من تأثير سلبي على بيئة البحر الميت واستطاع الأردن وقف المشروع من خلال اللجوء للجمعية العامة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والآن البحر الميت مهدد بتغير هويته من خلال ضخ مياه البحر الأحمر له».

يشار اخيرا الى ان وزير المياه والري محمد ظافر العالم قد أعلن ان مؤتمرا دوليا خاصا سيعقد غدا الاحد في البحر الميت لبحث تمويل دراسة نقل مياه من البحر الاحمر الى البحر الميت بقيمة 15 مليون دولار.

ويشارك في المؤتمر ممثلون عن الاردن والسلطة الوطنية الفلسطينية و«اسرائيل» والبنك الدولي، اضافة الى بعض الدول الاوروبية.

«صوت الأزهر» تحذر «روزاليوسف» و«الفجر» من قطع الأيدي والأرجل وتطالبهما بالتوبة.. وإشادة بأحاديث هيكل في «الجزيرة».. ومعركة الحجاب مستمرة

إبراهيم يؤكد ان زيارة مبارك الخارجية لمناقشة خطر إيران.. وتأكيد قيام الدولة الدينية في مصر.. وكشف فضيحة حكومية بـ 40 مليار دولار

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة يومي السبت والأحد عن زيارة الرئيس مبارك لفرنسا والمانيا ومحادثاته وأحاديثه الصحافية لأجهزة التليفزيون، والإعلان عن أن مجلس الوزراء في اجتماعه يوم الأربعاء القادم سيناقش مشروع قانون المرور الجديد، والاستعدادات لعيد الميلاد المجيد بالنسبة لأشقائنا المسيحيين الكاثوليك والانجيليين والبروتستانت، أعاده الله عليهم وعلينا جميعا، عربا مسلمين ومسيحيين بالخير واليمن والبركات، ولكن من أين يأتي الخير من حكومة لا حدود لشؤمها ونحسها، اعترف وزير البترول فيها بأن الحكومة تدعم أصحاب مصانع الحديد والصلب والأسمنت والأسمدة بمبلغ سنوي قدره 40 مليار جنيه، ببيع الطاقة إليهم بأسعار مخفضة كما نفى ما ينشر عن بيع الغاز للأجانب بأسعار أقل من الأسعار العالمية واستيراده بالأسعار العالية، واستعانة محافظة الجيزة بسيارات وزارة البيئة لرفع الزبالة من شوارعها، بعد أن تحولت إلى مقلب كبير لها، مع استمرارها في تحصيل رسوم النظافة المفروضة على السكان، وحبس رئيس مدينة الزقازيق 4 أيام على ذمة التحقيقات بتهمة طلب رشوة جنسية من احدى موظفاته لترقيتها، فأبلغت عنه الشرطة والنيابة وهكذا تكون الأخلاق الحميدة وإلا فلا ـ وضبط أسماك ولحوم فاسدة قبل ترويجها في عيد الأضحى، ومظاهرات في جامعة الأزهر احتجاجا على فصل عدد من الطلاب لمدة شهر بتهمة المشاركة في تشكيل الاتحاد الطلابي الحر وهم من جماعة الإخوان المسلمين، وانشقاق في حركة كفاية، واستمرار عمال شركة غزل المحلة في الاضراب عن العمل، وإسراع الحكومة بالإعلان عن تسديدها ديون شركات القطاع العام للبنوك، وقدرها 5,4 مليار جنيه، يخص شركات الغزل والنسيج منها مبلغ 952 مليون جنيه من حصيلة بيع بنك الاسكندرية، لتمكينها من الانطلاق وتحقيق أرباح، وواصل العمال اتهام رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة ورئيس مجلس إدارة الشركة بالتآمر لتدمير الشركة حتى يتم توفير مبرر للحكومة لبيعها، وموافقة هيئة المحطات النووية على دخول بعثة من المجلس الأعلى للآثار إلى موقع الضبعة والتنقيب عن الآثار فيها والانتهاء من العملية بسرعة، ونقل أي آثار يتم العثور عليها خارج المنطقة، وموافقة وزير الداخلية اللواء حبيب العادلي على منح الجنسية المصرية لـ181 من أبناء المصريات المتزوجات من غير المصريين، وإعلان محافظ البنك المركزي فاروق العقدة، ان البنوك المصرية تسيطر على نسبة 71,9 % من حصة السوق وأن البنوك الحكومية لها 51,7 % في المائة من هذه النسبة، والافراج عن عضوي مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين الدكتور عصام العريان والدكتور محمد مرسي ووضعهما في الإقامة الجبرية بمنزليهما، واستمرار التحقيقات مع رمضان التوربيني زعيم عصابة أولاد الشوارع التي تعتدي جنسيا على أطفال الشوارع ثم تقتلهم. وإلى قليل من الكثير الذي لدينا:

الرئيس مبارك

ونبدأ برئيسنا بارك الله فيه ورعاه وسدد على الطريق خطاه وحماه من شر الحاسدين والنفاثين في العقد وأصحاب الأعمال السفلية والعكوسات، حيث لا مكان لهم اليوم في تقريرنا لأنه محجوز لأصحاب القلوب البيضاء والنفوس الشفافة الذين يرون الحقيقة فيقولونها عن رئيسنا ومنهم زميلنا ممتاز القط رئيس تحرير «أخبار اليوم» الذي صاحب الرئيس في جولته الأوروبية، وكتب يقول:

«وبعيدا عن الأحكام المسبقة فلنراجع جميعا كل التصريحات والأحاديث التي يدلي بها الرئيس مبارك وتوقيتاتها لنعرف ولنحكم ونزداد ثقة في أن الله تعالى قد حبا مصر بزعيم يمتلك الرؤية الثاقبة والحكمة في إدارة الأمور والحكم عليها، وبحكم مرافقتنا للرئيس ولقاءاتنا مع زعماء العالم وقادته فإننا نلمس ذلك عن قرب، فهم عندما يلتقون مع الرئيس مبارك يحرصون على الاستفادة من رؤيته وتحليلاته وتوقعاته التي سرعان ما تؤكدها الأيام والأحداث وكلنا لا نزال نتذكر مقولة الرئيس الفرنسي شيراك بأن مبارك هو حكيم الشرق.

تعالوا لنتوقف قليلا أمام الأوضاع بالمنطقة خاصة في العراق ولبنان، كيف بدأت الأزمة؟ ورؤية الرئيس مبارك لها؟، هل تذكرون معي تحذيرات الرئيس مبارك للرئيس العراقي صدام حسين خلال حربه على الكويت؟! هل تذكرون تحذيرات الرئيس مبارك لصدام بعد اشتداد أزمته مع الولايات المتحدة وكيف ركبه الصلف والغرور ولم يستمع إلى نصائح مصر؟! هل تذكرون تحذيرات الرئيس مبارك للولايات المتحدة من خطورة الحرب على العراق؟ جاءت النتيجة بالقلم والمسطرة كما توقعها الرئيس مبارك وحذر منها، لقد كانت تحذيرات الرئيس ورؤيته نتاجا لخبرة قد لا تتوافر لبعض قادة العالم، الرئيس مبارك قائد عسكري عرفت بلاده حروبا كثيرة ويمتلك خبرة واسعة وأصبحت خطة الهجوم الجوي المصري في السادس من أكتوبر جزءا من نظريات، عرف قيمة السلام والاستقرار وخاض في سبيلهما ولا يزال معارك كثيرة وهي خبرة ايضا لم تتوافر للكثيرين، نعم عودوا إلى تصريحات الرئيس في أي قضية عن القضايا فستجدون الأيام وحدها الشاهد والدليل على سر إجماع الشعب المصري وتمسكه باستمرار قيادته كبوصلة أمان للوطن ـ بوصلة أمان يلجأ لها قادة العالم الذين ينظرون لمصر بكل الاعزاز والتقدير ويكنون لشعبها وقيادتها مشاعر الاحترام، مع الرئيس مبارك ـ ونحن خارج مصر ـ نعرف وندرك إلى أي مدى مصر كبيرة».

هل تذكرون؟ ما هذا السؤال الساذج؟ وهل أخبره أحد انه يمكن لنا أن ننسى تصريحات رئيسنا؟!

وإلى زميلنا محمد علي ابراهيم رئيس تحرير «الجمهورية» الذي ركز أمس ـ الأحد ـ على هدف من أهداف جولة رئيسنا، وهو التحذير من الخطر الإيراني بقوله:

«لم يكن الرئيس حسني مبارك وهو يغادر القاهرة الساعة العاشرة صباحا يوم الأربعاء الماضي مبتدئا جولته الأوروبية، يفكر في هموم المواطن المصري فقط ومشاغله اليومية ومتاعبه التي يواجهها من تعليم وصحة ومساكن وبطالة وغلاء، ولكن مبارك كان بحكم قيادته لأكبر دولة عربية وإفريقية يشعر بوطأة المشاكل والأزمات التي تطحن الدول الأخرى في العالم العربي.

وهي ليست مشاكل كمشاكلنا، أو أزمات كأزماتنا، لكنها أعقد بكثير وربما تهدد الكيان السياسي للبلاد الشقيقة وتدفع بها إلى جب سحيق ربما يعتريها فيه التقسيم، لتعيد مرة أخرى نظام الانتداب أو الوصاية، ومن المحتمل أن نواجه في زمن ليس ببعيد، قوى استعمارية من داخل العالم الاسلامي تريد أن تنتصر لمبادئها ومذاهبها، هذه القوى تريد أيضا أن تقامر بمصائر الشعوب العربية من أجل ترسيخ امبراطورية قديمة غير عربية كان الآباء يحلمون بها، ويريد الأبناء تنفيذ حلم الأجداد.

ويتواصل عطاء مبارك اللا نهائي، ورغم أن الجميع في أوروبا يشهدون له بالحكمة وبعد النظر وحسن تقدير الأمور، إلا أنه مازال هناك كثيرون يهللون للمغامرات غير المحسوبة والمقامرات والصوت العالي ودغدغة المشاعر، ولن يدرك هؤلاء حجم الكارثة التي سيتسببون فيها، إلا بعد أن تضيع أوطانهم ويخلدوا في التاريخ على انهم عملاء لمذاهب وتيارات على حساب أوطانهم.

ان الطائفية والمذهبية والتشيع لفئة دون أخرى ليست ديمقراطية، وإنما الديمقراطية الحقيقية ـ كما قال مبارك ـ هي أن تنتمي لوطنك وتجعل إحساس المواطنة عندك أعلى من كل إحساس آخر! وإلا فإننا سنعيش في عالم تتغلب فيه المصالح والمذاهب على الهوية القومية، وتشتري الأموال الذمم والولاء، وتسقط القوميات العربية كلها في فخ العمامات السوداء».

ومنه إلى زميلنا وصديقنا مرسي عطا الله رئيس تحرير «الأهرام المسائي» الذي أسعدني أمس بتحليله عن أهداف زيارة رئيسنا بقوله، وصدق فيما قال:

«ولكي أكون دقيقا فيما أكتب وأقول، ثم لكي أكون منصفا فإن الأمانة تقتضي أن أقول ـ وقد صحبت الرئيس مبارك في جولاته الأوروبية لأكثر من خمسة عشر عاما ـ إن اعادة نسج خيوط العلاقة مع أوروبا لم تكن بالأمر السهل وإن مرحلة التشكك والحذر لم يعد لها وجود الآن!

لقد بذل الرئيس جهدا رهيبا لكي يثبت صحة رهانه على أوروبا ويكفي هنا أن أشير الى أن الدول الأوروبية تحتل المرتبة الأولى في جدول زيارات الرئيس مبارك الخارجية على مدى سنوات حكمه ولا يسبقها في عدد الزيارات سوى الزيارات العربية.

فضلا عن أن أوروبا تمثل بالنسبة لمصر أحد أهم مصادر الحصول على التكنولوجيا المتقدمة ثم انها كقوة اقتصادية كبرى تتوافر لها القدرة على تقديم المساعدات والمنح اللازمة لتمكين مصر من انجاز خططها التنموية الطموحة بعد ان نجحت في اجتياز المصاعب والأزمات الاقتصادية التي واكبت مرحلة إعادة تصحيح المسار الاقتصادي وتحديث وإعادة إنشاء البنية الأساسية للمرافق والخدمات على امتداد أرض الوادي!

وأيضا فإن مصر تشعر كذلك بامتنان نحو الدول الأوروبية التي لعبت دورا رئيسيا في اجتماعات نادي باريس عام 1991 من أجل إلغاء نصف الديون المستحقة على مصر للدول والصناديق في ذات الدول التي قدمت لمصر دعما اقتصاديا متواصلا في سلسلة من البروتوكولات المالية لعل أهمها وأشهرها هو البروتوكول المالي الثالث الذي تم التصديق عليه عام 1988 ليمتد مفعوله إلى عام 1991 وحصلت مصر بمقتضاه على 449 مليون وحدة نقد أوروبية أي ما يعادل 552 مليون دولار ما بين منح خاصة وقروض من بنك الاستثمار الأوروبي.

حكومة ووزراء

وإلى حكومة الشؤم والنحس والبيزنيس وما أشبه، وسياساتها التي تطبقها تحقيقا لمصلحة مصر وشعبها وأثارت اعجاب زميلتنا بـ«أخبار اليوم» أميمة كمال فلم تتماسك نفسها من القول:

«على استحياء شديد فتحت الحكومة ملف الشركات المصرية والأجنبية التي ترغب في تأسيس مشروعات جديدة للأسمنت والحديد والأسمدة في مصر من أجل التمتع بالأسعار المدعمة للطاقة، من المؤكد أن أحدا لا يكره أن تكون الحكومة سخية تغدق الدعم على أصدقائنا الأجانب ليفتحوا مصانع كثيفة الاستخدام للطاقة، وسرعان ما يتحول هذا الدعم إلى أرباح خيالية تجد طريقها سريعا إلى حسابات «الأخوة الأصدقاء» في بنوك بلادهم، لا أحد ينكر على الحكومة سخاءها ولكن بشرط أن يكون هذا العطاء من جيوب أعضاء الحكومة السخية وليس من جيوب الناس، فعلينا أن نتدخل في الحساب ولنعرف مثلا ما هو العائد الحقيقي الذي يتحقق من تقديم مليارات الجنيهات كدعم مالي للمصدرين سنوياً، وما مغزى الإبقاء عليه بعد أن أصبحت معظم صادرات هؤلاء «المدعومين» تدخل أسواق العالم معفاة من الجمارك بعد أن وقعنا اتفاقات مناطق حرة وبسبب هذه الاتفاقات تخسر الخزانة سنويا مليارات الجنيهات من جراء الاعفاءات الجمركية التي تحصل عليها صادرات الدول التي دخلنا معها في اتفاقيات فهل يعقل أن يصل السخاء الحكومي الى تقديم دعم لمصدري «الكويز» هؤلاء الذين تنص اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة مع اسرائيل على استيراد سلع من إسرائيل بنسبة 11,7 % لتدخل إجباريا في الصادرات المصرية والتي تفتح بسببها أمريكا الباب لدخول صادرات الكويز معفاة من الجمارك فهل يعقل أن يحصل هؤلاء على دعم مثلهم مثل المصدرين الآخرين الذين يصدرون لأمريكا بدون هذا الإعفاء على العموم؟ إذا لم تهتم فكن سخيا كما تشاء.

وما أن انتهت أميمة من رسم بعض ملامح الفضيحة، حتى تقدم وزير البترول نفسه سامح فهمي ليكمل تفاصيلها البشعة، بالأرقام، إذ نشرت له «الجمهورية» في نفس اليوم تصريحات نشرها زميلنا فاروق عبدالعزيز في صفحة ـ سوق المال ـ نصها:

«أكد المهندس سامح فهمي وزير البترول على ضرورة إعادة النظر في أسعار الطاقة التي تستخدمها المصانع مشيرا إلى أن قيمة استهلاك مصر من الغاز بلت خلال العام الماضي 20 مليار دولار طبقا للأسعار العالمية وأن تكلفة الانتاج بلغت 12 مليار دولار في حين تم بيعهم بمبلغ 4,7 مليار دولار فقط بما يعني أن قيمة الدعم تصل الى 7,6 مليار دولار أي ما يعادل 42 مليار جنيه سنويا. ان السياسة الحالية لدعم أسعار الطاقة أدت إلى تشجيع الاستثمارات في القطاعات المستهلكة للطاقة مثل مصانع الأسمنت والأسمدة والحديد والصلب والالمنيوم مشيرا الي توفير ما يقرب من 500 مليون قدم غاز اضافي، أضافت أن هذا الدعم لأصحاب المصانع يجب أن يعود على المستهلك المصري وأنه ليس من المنطقي أن تدعم الدولة المستثمرين ليحققوا أرباحا طائلة ويصدروا انتاجهم للخارج فيستفيد المستهلك الأجنبي من هذا الدعم بدلا من المستهلك المصري».

معارك الحجاب

وإلى معارك الحجاب التي لا تزال متواصلة، فقد نشرت «المصري اليوم» يوم السبت مقالا مطولا لزميلنا وصديقنا ومدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بهي الدين حسن، عنوانه ـ خلف الحجاب، دولة دينية على جثة الإخوان ـ لم أشعر بالارتياح إليه، لأنني أحسست أن بهي يكتب بقدر من التوتر، الذي أبعده تماما عن حقيقة الأزمة، وما جرى خلالها، وما انتهت إليه، فعليا، بحيث انتهى إلى نتائج غريبة، كما أن الوقائع التي أوردها ابتعدت عن الواقع، وأبرز أو ملخص ما قاله هو:

«لنتذكر جميعا تاريخ 20 نوفمبر 2006، فهو سيدخل التاريخ باعتباره يوم بدء تحويل مسار مصر صوب الدولة الدينية، اليوم الذي شهد انتزاع الحزب الحاكم للواء الكفاح من أجل الدولة الدينية من الإخوان المسلمين، ولكن 20 نوفمبر 2006 لم يسقط علينا بالبراشوت، أنه حصيلة مسار تراكمي محطاته الرئيسية يوليو 52، يونيو 67 ومايو 1980، بدأ صعود المؤسسة الدينية في النظام السياسي في مصر في أعقاب هزيمة يونيو 1967 التي قوضت مشروعية نظام يوليو، وأرخت لنهاية عمره الافتراضي، منذ ذلك التاريخ بدأ النظام الحاكم في اللجوء للمؤسسة الدينية لاسناده والمد في أجله، خاصة أن دور هذه المؤسسة كان قد بدأ يتعزز بالفعل منذ أكثر من عقد مليء بالفراغ الهائل الناجم عن قيام ثورة يوليو باستئصال أو اخضاع كل أشكال التعبير السياسي والتنظيمي المستقل من أحزاب سياسية ونقابات مهنية وعمالية وجمعيات أهلية، ومنابر إعلام لتصير تدريجيا المؤسسة الدينية، إسلامية أو مسيحية، بداية بخليتها الأولى المسجد والكنيسة وأكبر معمل لخلق توليفة الدين والسياسة، وفي الأزمة الأخيرة ـ الحجاب ـ بدلا من أن تقدم المؤسسة الدينية مذكرة وافية للرأي العام أو للبرلمان تناقش فيها بعمق طبيعة المشكلة وتاريخها والجدل المثار حولها منذ قديم الأزل، وتقف عند طبيعة العصر الحالي ومتطلباته وتحلل مضامين الآراء المتعارضة فيها استنادا إلى المراجع الفقهية الدينية الرئيسية، فإنها اكتفت بالحكم المبتسر الذي يغلق أي مناقشة ويغذي النزوع نحو ازدراء الحوار في المجتمع ويرسخ دورا كهنوتيا لم يعترف به يوما الإسلام لعلماء الدين، وهو إطلاق الأحكام النهائية غير القابلة للنقاش ـ على النحو الذي عرفته المسيحية في العصور الوسطى ـ والذي يعتبر المختلف معها صراحة أو ضمنيا خارجا عن الإسلام ومنكرا لأحد فروضه الأساسية وبما يكرس في النهاية مزيدا من التعزيز للتطرف والانغلاق في المجتمع وأيضا للدور السياسي التسلطي الصاعد للمؤسسة الدينية».

وفي الحقيقة، فأنا مندهش، من ذلك التهويل في وصف مصر بأنها تحولت بسبب هذه الأزمة إلى دولة دينية فعلا، ولم أهتم بما يقوله البعض بسبب الخفة التي يكتبون بها، ولانعدام المعلومات والجدية لديهم، لكن هناك آخرون اشتهروا بالدقة والتأني والمتابعة وانتهوا لنفس النتيجة، وهم الذين اهتم بما يكتبون، ومنهم صديقنا الفقيه القانوني الدكتور محمد نور فرحات، ومقاله في مجلة «المصور» الذي عرضنا له من قبل، ومقال بهي الآن، فأولا: أين هم رجال الدين الذين يحكمون مصر أو بدأوا يحكمونها منذ يوم 20 نوفمبر.

إذا كان يقصد المؤسسة الدينية ممثلة في الأزهر وغيرها من الهيئات المتفرعة عنها، أو وزارة الأوقاف ومؤسساتها، فأنها مجرد تابع للنظام الحاكم، يأمرها فتطيع، ومواقف شيخ الأزهر المؤيدة للغزو الأمريكي ـ البريطاني للعراق، ووصفه له بأنه الجهاد الحقيقي، ووصفه المسلمين المعارضين له بأنهم أمة من الرعاع، وتأييد التطبيع مع إسرائيل، واستقباله كبير الحاخامات الإسرائيليين لاو في مكتبه، ومشاركته في حوار الأديان، وصمته في البداية عن الرسوم الدانمركية المسيئة للرسول، بل والتزامه الصمت أيضا إزاء أزمة الحجاب الأخيرة، دون أن يتعرض للوزير بكلمة، ثم اكتفى هو والمفتي ورئيس جامعة الأزهر، ووزير الأوقاف بالقول بأن الحجاب لباس شرعي، ينفي تماما اعتبارهم جهات مؤثرة أو موجهة لسياسات النظام، بل أن شيخ الأزهر وعددا كبيرا من المشايخ أعلنوا تأييدهم لفوائد الودائع الثابتة بالبنوك، وأنه يضع أمواله فيها ويحصل على الفائدة، بل يعلم الجميع أن مؤسسات الدولة الدينية لا تأثير لها على غالبية الناس، والعكس بالنسبة لأشقائنا المسيحيين بمختلف طوائفهم، حيث تلعب مؤسساتهم المحرك الرئيسي لهم، خاصة الكنيسة الأرثوذكسية.

وثانيا: لا أعرف لماذا اعتبر الدولة الدينية التي أعلنت في 20 نوفمبر كانت حصيلة لثورة يوليو 1952، ثم نراه يضع فاصلا زمنيا بين 52 وإلى 67 عام الهزيمة، وأتحداه أن يذكر مثلا واحدا أو واقعة واحدة تؤيد قوله أن نظام خالد الذكر لجأ للمؤسسة الدينية للمد في أجله، أو الاستعانة بها منذ قيام الثورة لملء الفراغ الناجم عن استئصال دور الأحزاب والنقابات وغيرها، وهو نفسه نسف حجته تلك بقوله بالنص:

«عندما واجه الرئيس الراحل أنور السادات في السبعينيات تحديا سياسيا كبيرا لمشروعية نظامه من المعارضة الناصرية واليسارية كان ملجأه الرئيسي هو الدين من خلال توظيف جماعات الإسلام السياسي في مواجهتها من ناحية، وتعديل المادة الثانية من الدستور لهيكلة الدور المتصاعد للمؤسسة الدينية في النظام السياسي».

فكيف تتحدى المعارضة الناصرية السادات، وهما ينبثقان من تيار ديني واحد، بحيث يضطر السادات لاستخدام جماعات الإسلام السياسي ضدها؟! ثم وقع في تناقض آخر عندما قال:

«لعب هذا التعديل الذي يقضي بأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع دور القاهرة لمصر صوب الدولة الدينية وقد حاول د. صوفي أبو طالب الرئيس الأسبق لمجلس الشعب، لعب دور المحلوجي، وذلك بوصفه خطة عملية لمراجعة التشريعات المسارية فعلا وأسلمتها، ولكن هذا كان أحد أسباب اقصائه من موقعه، ومن ثم وضع ملفات أسلمة التشريع في الثلاجة».

والسؤال هنا، إذا كان السادات يكمل مسيرة ثورة يوليو نحو الدولة الدينية وخطا كل هذه الخطوات، التي نسي بها أخطرها، وأكثرها وضوحا، وهي اعلان السادات فور توليه السلطة خلفا لخالد الذكر في سبتمبر ـ ايلول